



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

البحر الرائق شرح كنز الدقائق (نسخة أخرى)

ملاحظات

ناقص آخره

المملكة العربية السعودية

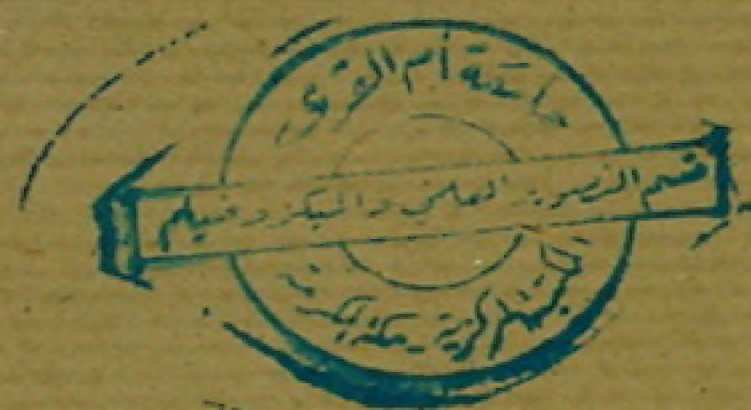
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

شرح الحناية - على الهداية
 من كتاب الحق الى الوقف
 اول دلائل نقص حذوف



۱۱۵۶

البحر التي شرح لنز الدقائق
 من كتاب الحق الى الوقف

٢٠٩ ورقه ٤٤ ١٧ x ٢٨



١١٥٦

البردي في بحث العلل ان العلة في عتق القريب بالملك شيان القرابة والملك لكن العتق
 يضاف الى اخرهما فان تاخر الملك اضيف اليه العتق كما اذا ملك قريبه وان تاخر
 القرابة وقدم الملك اضيف العتق الى القرابة كما اذا كان بين اثنين عتق احدهما
 احد هاتين ابيه عن مكره يكره واضيف العتق الى القرابة ان يتي قيد بالقريب لانه لو
 ملك محبة ما بالارحم من وجه امه او بنه لا يعتق لانه ليس بينهما قرابة موجبة للصلح
 لا تطبق فلا يستحق العتق وقيد بالحر احرازه عن الرجم بالاحرم كمنى الاعمال والاعمال
 والحالات اذا ملكهم يعتق وخصص عن النص الحر القطعة بالاجماع لانهم كثير لا يحصى
 فان تنوارها حرجوا الملاك فيه لقدر معرفته بالكلية ولو خصصت القرابة المحمية
 عن النص ايضا يودي الى تقطيعه وذلك لا يجوز وكذا لو ملك دار حر محرم من
 الرضاع فانه يملك تكون المحمية من جهة القرابة وذلك الحر المحرم شخصان يدليان الى
 اصل واحد ليس بينهما واسطة كالاخوين او اجداهما واسطة والاخر بغير واسطة والا
 بغير واسطة كابن الاخ مع العم في النسبة الى الجد كذا في المحيط واطلق في المالك فضل
 المسلم والكافر لانهما يتساويان في الملك وفيما يلزم حر من المصد وحرمة القطعة
 ان يكون في دار الاسلام لانه لا حكم لنا في دار الحرب فان ملك قريبه في دار الحرب لا يعتق
 خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف اذا اعتق الحر في دار الحرب في دار الحرب ذكر الخلاف
 وفي الابيضاح وفي الكافي الحاكم عتق الحر في دار الحرب قريبه باطل ولم يذكر خلافا
 اماذا اعتقه وخلاه ففي المختلف فلا يعتق عند ابي يوسف ولا في له وقال الامام
 لان عتقه بالتخلية لا بالاعتاق ثم قل لمسلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبد اخر
 فاعتقه منه فالقيا سر ان لا يعتق بدون التخلية وفي الاستحسان يشق بدونها ولا
 ولاه عند هاشم ساوله الولاء عند ابي يوسف استحسانا وفي المحيط وان كان عبده
 مسلما وذهبا عتق بالاجماع لانه ليس محل للاستيلاء انتهى والصحيح جعل
 اهلا لهذا العتق وكذا المجنون حجة عتق القريب عليه ما عند الملك لانه يعلق به
 حق العبد فتشابه النفقة وفي البدل يعي ولو اشترى امه وهي حرة من ابيه والامة
 لغير الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها لا يعتق لامة ولا يحسن بيعها قبل ان تصنع

٥٥١١/١



وله ان يجمع ما اذا وضعت وانما عتق الخ لانه اخوه وقد ملكه فيعتق عليه انما فان اذن
للخ ادخل تحت قوسه وبذلك قريب بناء على انه مملوك قبل الوضع مع انه قال للملك
لا بد من خلع تحت اسم المملوك حتى لو قال كل مملوك في حر لا يعتق الخ لانه يخرج الى الحراب
واطلاق المصنف في الملك فمثل ما اذا باشر جبيه بنفسه او بنبيه قد خلع ما اذا اشترى
العبد الماء ذون ذان صحح من مولا ولا دين عليه فانه يعتق بخلاف المدينين
فانه لا يعتق ما اشترى عند خلع فاطا وخرج المكاتب اذا اشترى ابن مولا فانه لا يعتق
في قوسه جميعا كما في الظهيرة وشمل الكل والبعض فاذا ملك بعض قريبه عتق عليه
بعتقه كالمباي **قوله** ويجوز برئ وجه الله والشيطان والصائم اي يبرئ
بغيره من عبادة او معصية لان الاعتاق هو الركن الموثق في اية الرق وصفة القرية
لا تضرها في ذلك الا ترى ان العتق بالمال والكتابة مشروعيان وان عواما من هذه
الفرقة فلا يندم بعد مما اصاب العتق ولا يخفى ان الاعتاق للصائم اما هو صادر من كافر
اما اذا صدر من مسلم ينبغي ان يكفر به اذا قصد تعظيمه وقد مات ان اقره اربعة
فرض ومنه وبمباح ومعصية وفي الحيط ان الاعتاق قد يقع بمباح الاقر
اعتق من غريبه او عتق لوجه فلان وقد يقع معصية بان اعتقه لوجه الشيطان
انما يفرق بين الاعتاق لادبي وبين العتق للشيطان وعلى حرمة الاعتاق للشيطان
بانه قصد تعظيمه وكذا العتق بلا شبهة مباح كما في التبيين وكذا في العتق لان من الاعتاق
المحرم اذا غلب على ظنه ان اعتقه يذهب الى دار الحرب او يرتد او يخاف منه
السرق او قطع الطريق وينفذ عتقه مع تحريمه خلافا للظاهرية هذا وفي عتق العبد
الذي مالم يفت ما ذكرنا اجر له كونه من النظر في الابواب والاشهاد بان من الغيبة
عنه واما عن مال اذا كان اخلاصا من العبد المسلم يكون عتقه افضل من
عتق المسلم لقوله عليه الصلاة والسلام افضلها اغلاها بالمهنة والمجبة فيعبد عن
الصواب ويجب تقيده بالا على من المسلمين لانه يملك المسلم من مصادره وتفرقه
واما ما يقال في عتق الكافر ما ذكرنا فهو احتمال يقابله ظاهر فان الظاهر روح الا
عتقات وانها فلا يبرئ جميع عنها لذلك شاهد الاحرار بالاسلمة منهم لا يبرءون الا

ويعتق
الشيطان
والصائم
اي يبرئ

وان اضافه الى
ان شرط صح

الا ان يطاق بتأييد هذا فضلا عن غرض حرمة تقيده الوجه الظاهر في استنباط
عتقه تحصيل الحرية منه المسلمين واما تقيده للامان فليس هو احتمال وانما سببا
وتعالى اعلم انما يبرئ بوجه الله رضاه مجازا والوجه في اللغة يجرى على معان
يقال وجه الانسان وغيره وهو معروف وجه النهار وله وجه الكلام السبيل
التي يقصد هابه ووجه الفرس ساداتهم وصرافا الشيء على وجهه اي على شدة
والشيطان واحد شياطين الانس والجن يفتى بوجه الله ان كان من
شطن اي بعد عن الخير واثباته ان كان من شاط يشيط اي يضل وما الضم فهو
صوت انسان من خشب او ذهب او فضة فان كان من حجر فهو وثن كذا في غا
البيان **قوله** ويكون او سكر اي يبيع العتق مع الاكره والسكر لصدور الركن من الاجل
في الحبل والاكراه حل الغير على ما لا يرضاه واطلقه فمثل المبيح وهو ما يفتى النفس
اي العتق وغيره المبيح واما السكر فاطلقه اي يضل هو مقيده بما اذا كان من محرم او من
مثلك يقصد به السكر اما ما كان طريقه مباحا كسكر المضطر اي شرب الخمر والحاصل
من الادوية والاخذية المختن من غير الغيب والمثلك لا يقصد السكر بل يقصد الاستمرار
والمقوي وتقييد الرقيب بلا طبع فانه كالاعطاء لا يصح معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق كذا
في الخمر وقد مناه في الطلاق **قوله** وان اضافه الى مالت او شرط صح اي ان اضاف
العتق الى مالت بان قال ان املكك فانت حر او شرط كقوله لعبدك ان دخلت الدار
فانت حر فانه يبيع ويبيع العتق اذا اوجبه لشرط اما الاضافة الى الملك ففيه خلاف الثاني
وقد جناه في كتاب الطلاق واما التعليق بالشرط فانه اسقاط فيجوز فيه التعليق بخلاف
التعليقات على ما عرفت والاضافة الى سبب الملك كالاضافة الى الملك كان اشترط
فانت حر بخلاف ان مات من ربي فانت حر لا يبرئ لان الموت لم يوضع سببا للملك ولا
اي وقت كالتعليق بالشرط فانه اسقاط فيجوز فيه التعليق بخلاف التعليقات على ما عرفت
والاضافة الى سبب الملك من حيث ان الحكم لا يوجد فيها الا بعد وجوب الشرط والوقت
والحل قبل ذلك على حكم ملك المالك في جميع الاحكام الا ان التعليق بشرط الموت المطلق
وهو التدبير وكذا الاستعداد كذا في البدائع والتعليق بامر كاي يجزى قال في الظاهرية

الان يطاق بتأييد هذا فضلا عن غرض حرمة تقيده الوجه الظاهر في استنباط

في ما مر في الخلق كذا في الهدية لكن لو اعتقه على ما على امة فانه لا بد من قبول الهدية
وان لم يقر بها شيء لما في المحيط ولو قال اعتقت ما في بطنك على الف عليك فقلت
فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر يعق بلا شيء لان العتق نعلق بقول الامة المالك
وقد قبلت المالك فعق الولد وبطل ما لا انتهى وفي الظاهر بولد لو قال لا مئة
ما في بطنك حر متى ادري الغا اذ ادري الى الفاف صنعت لاقل من ستة اشهر
فحر متى ادري اليه الف درهم واطلق في تحرير المحل فمثل ما اذا قال حر
وما في بطنك حر او قال لعلة والمصنف الذي في بطنك حر فانه يعق ما في بطنها
كذا في الخاتمة ولو اكره في بطنك هو حر فولدت والذين في بطن فاولادها
اكره ما هو حر كذا في المحيط وكذا لو قال ان حلت بولد هو حر وليس منه ان ولدت
ولما هو حر لانه لا يعق الا بعد الولادة حتى لو باع الام او مات المولي قيل الولادة
بطلت الى لادف كما في المذاهب ولم يشترط المصنف ولادة حر بعد عتقه
و ظاهر ما في المحيط انه شرط قال ولو اعتق شريك الامة ما في بطنها فولدت نوما
ميتا لصان عليه لان الاتلاف لم يثبت بقيت الاحتمال ان الجنين لم يكن حيا ولم
تنتفع فيه الزوج اصلا فلا يجب الضمان بالشك ولو ولدت تقما حيا يضمن لان
الظاهر ان الحياة كانت موجودة في وقت الاعتاق ولو اعتق احد الشريكين الجنين
فصار اجنبي بطنها والقت ميتا فعلى الضارب نصف عشرة فتمت ان كان غلاما
وعشرة فتمت ان كانت جارية عندك بخلافه لان معتق البعض كما كاتب عنده فا
لضرب صا دة وهو يرقى فيجب فيه ما يجب في جنين الامة وعند ما يجب فيه
ما يجب في جنين الحر ويضمن المعتق نصفه كشر بكة لان الشرع لما اوجب ضمانا على
الضارب فقد حكم بكنه حيا قبل الضرب فيكون المعتق بالاعتاق متلفا نصيب
شريكه فيضمن نصف قيمته ويرجع بذلك فيما ادري الضارب لان المعتق ملك
نصيب صاحبه بال ضمان فان الجنين ما يقبل النقد من ملك الى ملك فانه ملك
بالوصية فصار نصيب صاحبه مكاتبه له وهذا مكاتب مات عن و فاء فيقصي
منه سعائه وما بقي فميراث الوارثة او لمقتقه لانه مات حرا انتهى والشافعي لمصنف الى

الى ان تدبر الخلق وحده صحيح بالاولى قالوا لا يجوز بيع الام اذ اعتق ما في بطنها وتحررها
والفرق ان استثناء ما بطنها عند بيعها لا يجوز فحصل فكذا حكم اختلاف الهدية لكن لا يحكم
ببطلان البيع الا بعد الولادة لاقل من ستة اشهر وفي الميسر بعد ما يدبر ما في البطن لو ج
الام جري من وجوه الاصح والافضل ان بالنسبة الى بطنك ملكك عن ما في البطن فاذا ذهب الام بعد
النسبة بغير الموهوب متصل باليسر بوجوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل التهمة
ولا ما بعد العتق ما في البطن غير ملوك انتهى وفي المحيط لو قال لا مئة انت حر او ما في
بطنك عتقت اذ لم تكن حاملا لان التخيير لم يصح ولو قال لا مئة لعملي انت حر او ما
في بطنك فضررت ان ان بطنها فالقت جنينا ميتا قد سبق ان خلفه قال خير المولي
فان اوقع العتق على الام عتق الجنين بعقها وعلى الضارب عتق للمولي وان مات المولي
البنيان فضررت ان ان بطنها فالقت جنينا ميتا قد سبق ان خلفه قل في الجنين غرة
حر ويقع نصف الامة ويبي في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين انتهى وفي الظاهر
رجل وجبي ما في بطن جارية لانسان فانت المولى فاعتق المولدة ما في بطن الجارية
جانا عنها حر ويضمنون قيمة المولدة بولادة **قوله** والولد يتبع الام في الملك والحرية
والرق وان تدبر بغيره ولا سيلا ولا لكاتبه لا جاع الامة وان ما يكون منها كما يما في بيع
جانبها لانه يتبع من جهتها وهذا يثبت نسب ولد الزنا ولد المملو لا عنه منها حتى
ترة ويرق لانه قبل الانفصال هو كعضو من اعضائها حسا وحكما فيقتضي بغدا
يها ويدخل في البيع والعتق وغيرها من الصفات بقولها فكان جانبها المارح ولد
يعتبر جانب الام في الهبام ايضا حتى اذ تولد بين الماكول وغير الماكول يوكا اذ كانت
امه مأكولة يجوز في الاضحية اذ كانت امه تجوز لتضحية لها وفي الظاهر بولد ولو قال
القبيل حر بصير الولد حر من زوجين رقيقين من غير عتاق ولا وصية قيل نعم ومن
اذا كان الحر ولد هو عبد لاجنبي فزوج الاب جارية من ولد برضي مولاه فولدت
لجارية ولد هو حر لانه ولد للمولى ولو عبر المصنف بالحمل والجنين بدل الولد كما
اول لانه لا يتبع الام في اوصافه بل الحمل والولد بعد الوضوع فلا يتبع له شيء ما ذكر
حتى لو اعتق الام بعد الولادة لا يعق الولد ولا يعق الولد وقد علمت فيما قد مناه

المراد بالحرية هنا الحرية الأصلية واما المطالبة فقد اذها والبقوله ولو اعتق حاملا
 عنها وفي البيع ولو اختلف والمدين في ولدها فقول المولى ولديه قبل التذير
 فهو رقيق وقالت في ولدته بعد هزم من بن فاهول قوله المولى مع بيته على علمه
 والبيته بيته المدين ولو كان مكان التذير عتق فقول المولى للعقبة ولديه قبل
 العتق وهو رقيق وقالت ولدته بعد العتق وهو حر حكم فيه الحال ان كان الولد
 في يد هافاهول فقولها وان كان في يد المولى فقولها لان الظاهر يشهد لمن هو
 في يده بخلاف المدين فاهاه في المولى فكذلك ولد هافاه استجى وفي الثانية من الد عوي في
 مسئلة اعتاقها لو كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول في هذا لا ينافي في الولاية
 في اثر الاول قالت ومنه حرية الولد ولو اقاما البيته فيهما اولى لان بيته المولى قامت على
 في العتق وبيتهما قامت على ثبات الحرية وكذلك في الكفاية واما التذير فاهول لانها
 نصاد قاعلي رق المولى وذكر في المنتقى عن محمد ان كان الولد يعبر عن نفسه برجع اليه
 ويكون القول للولد واما القول لمن هو في بيته فانه في قد اشار المصنف يعط
 الرق على الملك الي المدين بينهما وهو كذا فان الملك هو الذي راعى على التصرف
 ابتداء فخرج المولى والى حبي والوكيل واما الرق فنخرج حكمه عن الولاية والشهادة والقضاء
 وما لقيه المال كابين عن جعله شرعا عرضة للملك والابتداء واختلفوا هذا حق
 الله اى حق العامة فتبين بالاول لان الكفار لا يستكفون عن عبادة جعلهم الله امرقا
 لعباده فكان سبب رقه كغيره او كفر اصولهم وقد بالتاني كونه وسيله الي
 نفهم واقامة مصالحهم ودفن الشر عنهم قالوا ولما يؤخذ الماء سور يوصف بالرق
 ولا يوصف بالملك الا بعدد الاخراج الي دار الاسلام والملك يوجد في المواد والحيوان
 غير الادي وبن الرق والبيع بزل ملكه وبن الرق والعتق بزل ملكه فضلا
 لانه حقه وبزل الرق ضمنا ورة فتراعه عن حقوق العباد ويثبت لك الفرق
 بينهما في القن ورق ام المولى والمدين ناقص حجة لا يجوز عقبة ما عن الكفاية والملك
 فيها كامل حجة جاز في ام المولى والمدين والمكاتب رقة كل حجة جاز عقبة عن الكفاية
 وملكه ناقص حجة خرج من يد المولى ولا بد من خلع تحت قوله كل ملوك في فهو حر فاحله

فما صلا ان جنون البيع يقتض كما هو حال الوطى يقتض كمال الملك فقط جواز المقتضى
عن الكفاية يقتض كمال الفرق فقط وقيل بالتبعية فيما ذكره الاحراز عن النسي فانه لا
لان النسب المتصرف وحال الرجال مكشوف دون النساء حتى لو تزوجها شيئا منه
انسان فاني بولد هو هاشم بغيره فاني بولد هو هاشم بغيره فاني بولد هو هاشم بغيره
برق الولد حيث اقدم على تزوجها مع العلم برقها بخلاف الغزو فان ولد من الامة
حر لانه لم يرض به لعدم علمه وانما قل حر ووجبت القيمة وهو ما يقتضي كلام
المصنف فانه لم يتبع امته في الملك والرق وانما لم يذكر حر لانه لا يصح به في باب دعوى
النسب ولا احراز عن الذين فانه يتبع خير الابوين وما لانه انظره **قوله** ولد الامة من
سيد ها حر لانه انقل حر القطع بان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن قط الا حرا
الا انه يعنى ملكا ثم يقتضى عليه كما هو ظاهر هذه الامة وغيرها في الميسر الولد يعنى حراما من
الابن لان ماءه حر وما جارية ملكة السيد ها فلا يتحقق المعارضة بخلاف ابنة من
جارية الغرض فان ماها ملكة لغيره فتتحقق المعارضة فيخرج جازما بانها مخلوق من مايتها
يتعين كما قد منه وسباني انه لا بد ان يعترف به وفي اخر جامع الفصولين قد يكون الولد
حراما من زوجين فيقين بالاختيار وصيته وصورة ان يكون للحر ولد وهو قن
لا يجنبه فزوج الاب امته من ولد برعي مولاه فولدت الامة ولد هو حر ولد ولد ولد
المولي انتهى فعلى هذا ولد الامة من سيد ها او ابن سيد ها او اب سيد ها حر وقد
قد منه ايضا عن الطهيري **قوله** لا شك في كثرة وقوع عتق
الكل وتذرة عتق البعض وفي انما ذكر وجوده فلما جاز الى بيان احكامه من منها
الى ما يندرج وجوده وان دفع الحاجة الماسة مقدم على النادرة ولد اخر هذا عاقله
قوله ومن اعتق بعض عبده لم يقتض كله وسعى فيه باق وهو كالمكاتب وهذا عند
البحينة وقال لا يقتض كله واختلف المشايخ في تحرير حال التزاع فذهب صاحب هذه الامة
وكثير الى انه مبني على ان الاعناق يتجزى عنه فيقتصر على ما اعتق وعند هذا لا يتجزى
واقام الدليل من الجانبين وفي غارة البيان والمراد من تجزى الاعناق والملاك ان يتجزى
المحل في قبول حكم الاعناق وهو ان الملك بانه يزول في البعض دون البعض

وان يجزى المحل في قبول حكم الملك وهو ان يكون البعض على كمال واحد والبعض
لاخر وليس معناه ان ذات الاعتراف اذ ات تجزى لانه معنى واحد لا يقبل التجزى
انتهى وفي فتح القدير الذي يقتضيه المنظر ان هذا غلط في تحرير محل النزاع فانه لم
يتوارد على محل واحد في التجزى وعدمه فان القائل العتق او الاعتراف تجزى
لم يرد به بالمعنى الذي يريد به بل لانه لا يجزى وهو نزول الرق او الرق لا خلاف
في تجزئه فلا ينبغي ان يقال اختلف في تجزى العتق وعدمه ولا الاعتراف بل لا اختلاف
في التحقيق ليس الا فيما يوجب الاعتراف او لا والذات فعند نزول الملك وينبغي ان لا
الرق فليس تجزى من جهة غير ان نزول الرق لا يثبت الاعتراف والملك من الكمال
حكم الحديث لا يرد الاعتراف غسل كل الاعضاء وغسلها وتجزى هذا الموضع ان العتق في
شرعية هي قد روي على تصرفات شرعية ولا يتصور ثبوت هذه في بعضه شايع قطع بعد
تجزيه والملك تجزى قطعاً فلزم ما قلنا من نزول الملك عن البعض وتوقف نزول
الرق على نزول الملك عن الباقي وجب عندنا في ان مقام الدليل من الجانبين على
ان الثابت به الاخر ان الملك او الرق لانه محل النزاع والوجه متعدي بحيث
اما المعنى فلا يتصور ان الانسان يقتصر على حقه وحقه الملك والرق في حق الله او
العام والسمع فلما في الصحيحين مرفوعاً من اعتق شركاً له في عبد فكان له مال
يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق العبد عليه
ولا فقد عتق منه ما عتق الى اخره وقد طالع رحمه الله اطل رحمه الله اطل رحمه الله
هنا كما هو اده وسنا بصدقه الدلائل وقد صرح في البداية بان العتق تجزى عند
سوا كان بمعنى نزول الرق وان الرق تجزى ثبوتاً ونزولاً لان الامام اذا ظهر على
جماعة من الكفر وضرب الرق على انصافهم ومن على الانصاف جاز يكون
حكمهم وحكم معتق البعض في حالة البقاء سواء انتهى وهو بعيد كما ذكر المحقق
ووفق في المجتبى بين عبارات المشايخ فمن قال ان العتق تجزى عند يرد به والله
اعلم انه يسقط ملك المعتق عن الشقص الذي اضاف العتق اليه وبقي الملك
في الباقي فان قلت اذا سقط ملكه عن الشقص المعتق يصير حراً كسائر الاحرار قلت

قوله

قلت هذا يشك بالكتاب اذا مات مولا فانه يسقط الملك ولا يصير حراً كسائر الاحرار
ومن قال بان العتق لا تجزى عندك اراد خروجك عن كونه محلاً للملك كالباع والهيبة
والارث لا تجزى لانه عيان صحيحة لانه من لوازم حقيقة العتق وذكر المذموم والارادة
اللازم جازن وخروجك عن محله الملك والملك متفق بين اصحابنا لكن اختلفوا
في نزول الرق اصلاً وعندك يسقط الملك عن الشخص لمعتق وفاد في الباقي في هذا
ما تضمنته روح الاسلاف والاختلاف في هذا الباب انتهى والحاصل ان من اعتق بعض
عبد عتق منه ذلك المثل راجعاً الى ملكه عن ذلك القدر في الرق فيه تمام وزم
شرعاً ان لا يبقى في الرق فلزم ان يصح العتق في باقي قيمته لا جباية ماله الباقي عنده ولم
يود السعاية فهو كالكاتب حيث يتوقف عتق كل على اداء الدار وكونه احق بمكاسبه
ولا بد للعتق عليه ولا يستند ام وكونه رقيقاً كماله الا انه يخالف في انه لو تجزى ليرد الى
الاستخدام بخلاف الكاتب بسبب ان المستسقي من الملكات عن بعضه لا يملك
صدقة عليه به وانما ان المالك ضرورة الحكم الشرعي وجوبه منه في اختلاف الكاتب
فان عتقه في مقابلة البرأمة بعقد باختياره يقال ويفسخ بتجزيه نفسه وقد ذكرنا
مسئلة في الخبايا اختلف معتق البعض فيها الكاتب ايضا وهي ان الكاتب
اذا قتل عدلاً ولم ير له وارث غير المولى يجب القصاص على القاتل لانه ما
رقيقاً لانفساخ الكتابة بموته عاجزاً بخلاف معتق البعض اذا قتل ولم ير له وارث وفاء
حيث لا يجب القصاص لان العتق في البعض لا ينفخ بموته عاجزاً وذكرنا في البيع
كافة الخبايا ان المبيع بين العبد ومعتق البعض كالمبيع بين العبد والحرة فيبطل فيها
لان كتابة معتق البعض لا تقبل الفسخ بخلاف الكاتب في ثلاث سائر اختلاف فيها
معتق البعض الكاتب وانما يذكرونها هنا لانهما اشران لعدم قبول الفسخ كالا
يخفى واطلق في البعض فتأمل المعنى والبرهان وفي جوامع الفقهاء الاستسقاء
ان يواجره باحد قيمة ما بقي من اجرة قالوا وعلى هذا التدبير والاستعداد
قوله فانه اشتهى نصيبه فله ان يحرره ويستسقي والوكاله او يضمن لو
مولا ويرجع به على العبد والوكاله وهذا عندنا بمنزلة وقالا ليس الا انصاف



1137